بدء العمل في مشروع خليفة السكني بالمكلا قريباً

مجدي بازياد

■ أكد المهندس معز محسن بافضل- مدير صندوق الإعمار بساحل حضرموت- أنه سيتم قريباً بدء العمل في مشروع الشيخ خليفة السكني بمدينة المكلا لتعويض مائتي متضرر كلياً من ضحايا كارثة السيول التي تعرضت لها محافظتا حضرموت والمهرة في أكتوبر ٢٠٠٨م، إضافة إلى تواصل العمل في مشروع الوحدات السكنية التي ينفذها صندوق الإعمار في مديريات الشحر وشحير والعيون وغيل باوزير، كما أن عمل الصندوق في أنجاز معاملات المواطنين سيأخذ منحى مختلفاً عقب اعتماد مندوبين للصندوق في كافة مديريات الساحل.

وأشار المهندس معز بافضل إلى أن الصندوق قام خلال شهر اغسطس الذي تزامن مع شهر رمضان الفضيل بصرف مبالغ بقيمة تتجاوز مائة واثنين وأربعين مليون ريال لعدد من القطاعات من ضمنها الزراعي والسمكي، ومراكز الإيواء لعدد مائة وأربعة وستين متضرراً..موضحاً أن إجمالي ما صرفه صندوق إعادة الإعمار بساحل حضرموت خلال شهري يوليو وأغسطس بلغ أربعمائة وخمسة وعشرين مليون ريال في القطاعات المتضررة من كارثة السيول التي شهدتها المحافظة.□

هيئة الموارد المائية تنفي تلوُّث آبار مياه الشرب في إب

«الميثاق»- فيصل الحزمي

■ نفى مدير هيئة الموارد المائية بمحافظة إب المهندس فهد عبدالعزيز السفياني تلوث آبار مياه شرب مدينة إب..

مشيراً إلى أن الهيئة قامت بالنزول الميداني إلى موقع الآبار كما تم الاجتماع مع مدير توزيع المياه بمؤسسة المياه بالمحافظة والذي بدوره أكد عدم صحة ما يشاع حول اختلاط مياه المجاري بآبار مياه الشرب.

وقال السفياني: إنه إذا صح أن هناك حالات تسمم أكد مخبرياً أنها ناتجة عن شرب مياه ملوثة فإن ذلك التلوث قد يكون في خزانات المنازل التي قد تنمو فيها أنواع من البكتيريا منها ما يؤدي إلى تسمم أو ظهور أعراض أخرى مثل انتفاخ البطن.

لافتاً إلى ضرورة التنظيف الدوري- شهرياً- لخزانات مياه المنازل سواء أكانت حديدية أو بلاستيكية.□

تنفيذي مديرية صباح برداع يناقش أوضاع وأضرار السيول

■ ناقش المكتب التنفيذي بمديرية صباح منطقة رداع محافظة البيضاء يوم أمس الاول آثار السيول التي لحقت بالأراضي الزراعية والطرق الفرعية والمنازل في قرى وعزل المديرية،

وتم تشكيل لجنة برئاسة رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية بالمجلس المحلي بالمديرية لحصر أضرار السيول والرفع الى قيادة السلطة المحلية بالمحافظة بغية معالجتها وبهدف اتخاذ التدابير والحلول المناسبة ومعالجة آثار مخلفات السيول وتقييم الأضرار التي لحقت بالمواطنين في مديرية صباح.

كما ناقش المكتب في اجتماعه برئاسة وكيل المحافظة المساعد لشؤون مديريات رداع علي محمد المنصور مستوى تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية ونسبة الإنجاز فيها، وكذا المشاريع المتعثرة وسبل معالجتها، وسرعة اتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة لمنع تكرار تعثر تنفيذ مشاريع أخرى.

كما قيّم المكتب في اجتماعه مستوى أداء أجهزة فروع المكاتب التنفيذية بمديرية صباح خلال الربع الثالث من العام الجاري ٢٠١٠م وتم تكليف الجهات المعنية بمتابعة المشاريع التنموية والخدمية الجاري تنفيذها بالمديرية في عدد من القطاعات والمجالات الخدمية وإلزام المقاولين بالتنفيذ وفقاً للمواصفات والفترة الزمنية المحددة في العقد الموقع عليه..

هذا وكان المكتب التنفيذي قد استمع خلال الاجتماع الى شرح من مدير مكتب الزراعة والري بمديرية صباح المهندس أحمد ياسين، عن مدى الأضرار التي لحقت بقرى وعزل المديرية وبالمواطنين.□

وزير النفط والمعادن لـ«الميثاق»:

نعمل على تحسين أسعار بيع الغاز إلى العالم

■ أكّد وزير النفط والمعادن أمير سالم العيدروس أن هناك جهوداً كبيرة تُبذل في سبيل تحسين إيرادات مشروع الغاز الطبيعي المسال، كما يتم التحرّك باتجاه شركة كوجاز الكورية على المستويات السياسية والتجارية لتحسين أسعار بيع الغاز وتحسين العائدات.

وقال العيدروس في حديث مع "الميثاق": إن وزارته تعمل على تحسين الأسعار بما يحقّق الإنصاف والعدالة لكافة الأطراف والطرف الرئيسي المالك للغاز وهو اليمن.

لدينا مؤشرات طيّبة وممتازة على وجود اكتشافات نفطية وغازية جديدة

كتب/ جمال مجاهد

وأوضح وزير النفط: "استطعنا أن نصل إلى اتفاق مع الكوريين وهذا دليل على أن هناك إمكانية للوصول إلى اتفاقات أخرى مع كوريا التي وافقت على الاكتفاء بشحنات محدّدة وتأخير شحنات محدّدة، والغرامات أسقطت، فهناك غرامات على التأخير كان من المفروض أن تدفعها الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال لكنها جُدولت.. اليوم الجانب الكوري لم يرفض ولم يقبل رسمياً تحسين الأسعار، ولكن هناك مؤشّرات تدل على أننا سنتمكّن من التفاوض على تحسين الأسعار، ولكن علينا أولاً الإيفاء بالتزاماتنا.. الكوريون يقولون يكفي أننا قبلنا في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠م بالتنازل عن شحنات من الغاز وجدولتها، أثبتوا حسن النية ونحن سنعمل على أن نصل إلى اتفاق محدّد.. نحن نتكلم عن الكوريين كشركاء لنا ليس لليوم وإنما لعشرين سنة، والكوريون ليسوا كوجاز فقط بل هم ثلاث شركات احتكارية كبيرة، ولا نتكلّم عن الثلاث شركات لأن الكمية مباعة لواحدة من هذه الشركات، أما الشركتان الأخريات فهما إس كيه وهيونداي العالمية وهما مساهمان ومالكان للمشروع لكنهما بائعان للغاز وليسا مشتريين. المشتري واحد فقط هو كوجاز.. هناك أمل ومؤشّر، وهناك قدرة وإمكانية على أننا سنقوم بتحسين الأسعار وإعادة تسويق صفقة إلى نفس الشركة وبسعر ربما يصل في قيمته الحقيقية الإجمالية إلى ثلاثة أضعاف ما يباع اليوم.. سنقوم ببيع ١٥ شحنة إلى كوجاز حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١م بأسعار السوق، إذا استطعنا أن نبيعها كاملة".

ولفت العيدروس إلى أن "الاتفاقية مع كوجاز صحيح أنها لعشرين سنة ولكن هذه الأسعار المحدّدة مع كوجاز هي لخمس سنوات فقط قابلة للتفاوض والتعديل على أساس الأسعار العالمية الحديثة الآن في شرق آسيا، وإن قضى عام منها وبقي أربعة أعوام، وهي تشكّل ثلث القيمة.. اليوم المشروع هو من أكبر المشاريع التي ستحقّق عائداً مباشراً لخزينة الدولة.. السنوات الأولى أتّفق معك أن العائدات ستكون قليلة، لأن المشروع مولّ تقريباً بنسبة ١٠٠٪- إذا استثنينا حصة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والمعاشات- من مقرضين ومساهمين، وبالتالي نحن نتحمّل أعباء تسديد هذه القروض، ولذلك الإيراد في الأعوام الأولى قليل لكنه سيتصاعد بعد عدة أعوام محدّدة".

وأضاف وزير النفط والمعادن: "ستستمر مفاوضاتنا مع الكوريين ولن نألو جهداً إطلاقاً في أن نحسّن الأسعار بموجب توجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.. أثرنا المسألة على كافة الأصعدة والمستويات السياسية والرسمية والاقتصادية مباشرة مع الشركة ومع شركائنا الكوريين ومع شركائنا من ذوي المصلحة الحقيقية من تغيّر الأسعار، وهم الأمريكيون ممثلو شركة هنت، والفرنسيون ممثلو شركة توتال، وحتى إس كيه وهيونداي".

وحول أهمية مشروع الغاز الطبيعي المسال قال العيدروس: "أعتقد أن هذا المشروع هو المشروع الرائد الحقيقي الكبير الذي يحق لليمن أن تفتخر به، ويحق لنا في الوزارة والحكومة أن نعتز به ونقدّمه كنموذج للعالم على قدرتنا في اليمن على أن نمتلك مشاريع بهذا الحجم وأن نكون لاعبين رئيسيين في هذا العالم في قطاع الطاقة وأن يكون لنا وضع مثلما كانت مصفاة عدن في الخمسينيات لها دور رئيسي في تموين الأساطيل البحرية ووسائل النقل والسيطرة على مداخل ومخارج البحر الأحمر والبحر العربي.. اليوم بلحاف لها اسمها وموقعها في العالم كمصدّر للغاز هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى هذه هي قصة النجاح الواقعية الحقيقية الكبيرة في تاريخ الاستثمار اليمني في عمر الوحدة.. علينا أن نثابر ونعكس وجهه الحقيقي.. اليوم عمر المشروع لا يتجاوز أشهراً ولكن المشروع من أكثر المشاريع في العالم الذي استطاع أن يسوّق أكثر من نصف الكمية التي أنتجها في أسواق جديدة وبأسعار أفضل، وهذا دليل على أن المشروع قادر على أن يحقّق عوائد وأن يكون رائداً". وتابع وزير النفط: إن هذا المشروع قادر على أن يكون مفتوحاً على بوابات العالم عبر ثلاثة بحار رئيسية خليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي.. اليوم لو حدثت أزمة بسيطة في مضيق هرمز أو باب المندب أو قناة السويس لانتهت مصادر الطاقة الرئيسية.. نحن اليوم البوابة الرئيسية في العالم، نحن اليمن، نحن بلحاف، نحن المنفذ الحقيقي نحو الدول الشرهة للطاقة، وأقول بالذات التي تطل على المحيط الهندي سواء أكانت الصين أو اليابان أو الهند أو كوريا.

اكتشافات جديدة

وفيما يتعلّق بما أعلنه عن وجود مؤشرات على اكتشافات نفطية وغازية جديدة قال وزير النفط: "هناك فعلاً مؤشرات طيّبة وممتازة في حوض السبعتين، في قطاعات مختلفة تمت عمليات استكشاف أولية، هي قيد الدراسة معظمها غاز.. ربما هناك مناطق أخرى فيها غاز ونفط ولكن في الغالب الأعم تقريباً هناك خمس آبار رئيسية نحن الآن نقيّمها وكلها أعطت مؤشرات على وجود غاز، في منطقة السبعتين ولأول مرة في حضرموت في منطقة قريبة من مديرية القطن.. الآبار الثلاثة في هذه المنطقة أعطت نتائج طيبة غاز طبعاً، الغاز ثروة ولكنه يحتاج لاستثمارات كبيرة لاستغلاله خاصة عندما تكون الحقول في مناطق صحراوية لا توجد فيها منشآت للنقل".

وأكّد العيدروس: "سندعوكم قريباً لإعلان الشركات الفائزة في خمسة، قطاعات، ثلاثة منها أكثر من ٥٠٪ من القطاعات الخمسة. كما سنقوم في المؤتمر الدولي الثالث للنفط والغاز والمعادن خلال الفترة ١٨- ١٩ أكتوبر القادم بطرح مجموعة من القطاعات والترويج لها لشركات عالمية كبيرة وليست لشركات صغيرة".□

أصبح لـ(بلحاف) اسمها وموقعها في العالم كمصدّر للغاز

اصدقاء اليمن يناقشون تقارير فريقي العمل الخاص بالاقتصاد والحوكمة والعدل وسيادة القانون

■ تترأس حكومة بلادنا بالاشتراك مع حكومتي المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة أول اجتماع لوزراء خارجية مجموعة أصدقاء اليمن الذي سيعقد في نيويورك يوم الجمعة القادم على هامش انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تنعقد خلال الفترة (٢٠- ٢٢) سبتمبر الجاري.

الاجتماع سيحدد الاولويات التنموية لبلادنا

كتب: المحرر الاقتصادي

وقد بدأت عملية اصدقاء اليمن في لقاء لندن رفيع المستوى الذي عقد في شهر يناير ٢٠١٠م، وقد تم الاتفاق خلاله على تشكيل فريقي عمل، أحدهما معني بالاقتصاد والحوكمة، وترأسه الامارات العربية المتحدة والمانيا، والثاني معني بالعدل وسيادة القانون ويرأسه الأردن وهولندا.

وتضم مجموعة أصدقاء اليمن دول مجلس التعاون الخليجي ودول مجموعة الثماني، الى جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويعتبر الاجتماع خطوة جديدة للأمام لتنسيق دعم بلادنا في جهود التنمية ومكافحة الارهاب، حيث سيعمل على تقييم التقدم الحاصل في اليمن باتجاه الاصلاحات والاستقرار منذ لقاء لندن.

وقد اتفقت حكومات كل من اليمن والسعودية والمملكة المتحدة في بيان مشترك على عقد اجتماع وزاري بين حكومة بلادنا ومجموعة أصدقاء اليمن يوم الجمعة في نيويورك، لاستعراض التقدم الذي تم إحرازه منذ عقد لقاء لندن وتحديد توجّه مستقبل جهود اصدقاء اليمن وإعطاء زخم ودعم جديدين لمجالات الاصلاحات الأساسية وخصوصاً على ضوء الموافقة على برنامج صندوق النقد الدولي، كما أن الاجتماع يمهد للاجتماع الوزاري المزمع عقده في الرياض في شهر ديسمبر ٢٠١٠م أو يناير ٢٠١١م.

ووفقاً للبيان المشترك فقد اتفقت الحكومات الثلاث على وجوب أن يتلقى الاجتماع تقارير من فريقي عمل أصدقاء اليمن- الفريق المعني بالاقتصاد والحوكمة، والفريق المعني بالعدل وسيادة القانون- وأن يركز الاجتماع بشكل خاص على أربعة مجالات، وهي المجال السياسي المتمثل في دعم العملية السياسية من خلال إجراء حوار وطني شامل يفضي الى إجراء انتخابات برلمانية حرة في ربيع ٢٠١١م، والمجال الاقتصادي المتمثل في دعم دولي لبرنامج صندوق النقد الدولي والاصلاحات في الاقتصاد والحوكمة المرتبطة به، واتخاذ إجراءات تهدف الى تطبيق البرنامج والاصلاحات، وإحراز تقدم تجاه فتح أسواق العمل الدولية المناسبة أمام القوى العاملة اليمنية.

أما ما يتعلق بالمجال التنموي فسيتم في الاجتماع بحث التقدم تجاه تنسيق أفضل ودعم أكثر فاعلية من الجهات الدولية المانحة لليمن على أساس نتائج اجتماع دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض الذي عُقد في شهر فبراير الماضي، حيث سيستعرض الاجتماع آليات جديدة لتقديم تمويل على المدى الأطول لتلبية احتياجات اليمن التنموية، وبما يتماشى مع أولويات اليمن والتقدم الحاصل في الاصلاحات.

بينما يركز الاجتماع في المجال الأمني على التقدم الذي تم إحرازه منذ لقاء لندن في الالتزام بدعم سلامة حدود اليمن، بما في ذلك أمن مياهها الاقليمية، واتخاذ إجراء دولي دعماً للجهود التي تبذلها كافة الإدارات الحكومية اليمنية للتصدي للتطرف والإرهاب.

كما سيقر الاجتماع تاريخ عقد الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء اليمن في الرياض، بعد اجتماع الفريق الاستشاري لإطلاق خطة جديدة لليمن هي الخطة التنموية لخفض الفقر، وستعمل هذه الخطة على تحديد أولويات احتياجات بلادنا التنموية وتتيح للجهات المانحة تنسيق دعمها، وتحديد التزاماتها المالية والفنية، واستعراض تطبيق برامج التنمية والمساعدة الاقتصادية.

إلى ذلك أكدت الحكومة البريطانية على لسان وزير شؤون الشرق الأوسط أليستر بيرت التزامها بالتعاون بشكل وثيق مع بلادنا والدول المجاورة.

وأشار بيرت- في تصريح نشره الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية البريطانية- الى أن اليمن «يواجه الكثير من التحديات، ومن المهم للشعب اليمني - تماماً كما هو مهم لبريطانيا وسائر المجتمع الدولي - تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي لأجل التنمية وتعزيز الأمن الذي يستحقه الشعب اليمني».

هذا ومن المقرر أن يشارك في اجتماع نيويورك الذي يستمر يوماً واحداً ٢٤ وفداً تضم الكتل الرئيسية للمانحين وفي مقدمتهم دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة واليابان وكندا وتركيا وأيضاً المنظمات الدولية الرئيسة وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة فضلاً عن دول ومنظمات أخرى.

ويتضمن برنامج الاجتماع كلمات من الرئاسة المشتركة لكل من حكومة بلادنا والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة، ثم عرضاً لنتائج أعمال فريقي العمل المعنيين بالعدالة وسيادة القانون وكذلك بالاقتصاد والحوكمة، يلي ذلك تقديم مداخلات وملاحظات للدول المشاركة في الاجتماع، قبل أن يصدر البيان الختامي والذي سيحدد نتائج اللقاء والخطوات اللاحقة لدعم اليمن والبرامج الزمنية والعملية لتنفيذ التعهدات الدولية والإقليمية.

وكان وزيرا الخارجية والتخطيط والتعاون الدولي أجريا خلال الايام الماضية سلسلة من اللقاءات مع سفراء الدول المعنية وممثلي المنظمات الدولية بغرض التنسيق لإنجاح اجتماع أصدقاء اليمن.□

صندوق النقد الدولي يقرّ برنامجاً لدعم اليمن بقيمة ٣٦٩,٨ مليون دولار

«الميثاق»- خاص

■ أعلن صندوق النقد الدولي عن برنامج لدعم اليمن لمدة ثلاث سنوات بقيمة ٣٦٩,٨ مليون دولار، في إطار الخطة الأشمل للتنمية متوسطة الأجل التي وضعتها الحكومة اليمنية، والتي تركّز على تسريع وتيرة النمو خارج قطاع النفط "الهيدروكربونات" مع الحفاظ على معدّل التضخّم ضمن مستويات معتدلة ووضع الموارد العامة على مسار أكثر صلابة في المدى المتوسّط.

وأكد صندوق النقد الدولي في وثيقة بعنوان "الجمهورية اليمنية- مذكّرة برنامجية"- حصلت عليها "الميثاق"، أن البرنامج الجديد يدعم اتّفاقاً مع الصندوق في ظل "التسهيل الائتماني الممدّد"، وحاز على موافقة المجلس التنفيذي للصندوق في ٣٠ يوليو ٢٠١٠م.

وقال الصندوق: "في تحرّك لمواجهة تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد، وضعت الحكومة اليمنية الخطوط العريضة لبرنامج إصلاحي يهدف إلى التصدّي لاحتمال تدنّي الإيرادات النفطية وإعطاء دفعة للاستثمارات العامة والإنفاق الاجتماعي".

وتركّز الإصلاحات التي يستهدفها البرنامج على ثلاث قضايا رئيسية، الأولى "تخفيض دعم الوقود الذي يتراوح بين ٨ و١٠٪ من إجمالي الناتج المحلّي، ومن ثم يعدّ الأكثر سخاءً على مستوى المنطقة، وقد بدأت الحكومة اليمنية بالفعل تطبيق زيادة تدريجية في أسعار الوقود بهدف إلغاء الدعم في نهاية المطاف.. ولمواجهة ما يترتّب على ذلك من ارتفاع في أسعار الوقود، تعمل الحكومة على زيادة التحويلات الاجتماعية لحماية فئات السكان الأكثر تعرّضاً للضرر.

وتتضمّن القضية الثانية تعزيز إصلاحات سياسة الضرائب والإدارة الضريبية بغية الحد من اعتماد البلاد على قطاع النفط.. وكان مجلس النوّاب قد وافق بالفعل على مجموعة من إصلاحات السياسة الضريبية لإلغاء معظم الإعفاءات على ضرائب الدخل والرسوم الجمركية.. ومن إصلاحات المالية العامة الأخرى إتمام التطبيق الكامل للضريبة العامة على المبيعات.

ووفقاً لوثيقة صندوق النقد الدولي فإن القضية الثالثة التي تركّز عليها الإصلاحات هي "احتواء النفقات الجارية غير الضرورية لتحويل وجهة الإنفاق من النفقات الجارية إلى النفقات الرأسمالية والتحويلات الاجتماعية، والغرض من هذا التحويل من ٧٠٪ و٣٠٪ على التوالي إلى حوالي ٦٥٪ و٣٥٪، هو تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي والوصول بالاستثمارات العامة إلى المستويات المستمرة اللازمة لتحقيق أهداف النمو في البلاد". □